

أثر انخفاض معدل نمو السكان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي

عبد الله محمد اشكاب*

مقدمة:-

يعتبر متغير السكان من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي يجب دراستها والوقوف عندها في اقتصاد أي بلد، وتبرز أهميته من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، والاتجاهات المختلفة لنمو السكان يترتب عليها تأثيرات على عرض العمل ومستويات المعيشة والخدمات المختلفة وغيرها من المتغيرات الأخرى، ونتيجة لذلك يلاحظ أن هناك جهوداً كبيرة يبذلها المهتمون بأمور التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالتطورات السكانية، وذلك من أجل وضع سياسات سكانية من شأنها الرفع بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجدير بالذكر أن أهم المجالات التي تتأثر بالتطورات السكانية هو سوق العمل، فالسكان هم المصدر الرئيسي والأساسي لهذا السوق، ومما لا شك فيه أن زيادة السكان ممن هم في سن العمل يؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يشكل عامل ضغط على سوق العمل إذ يجب استيعاب الزيادة في عرض العمل من خلال توفير فرص العمل حتى لا ينتج عن ذلك مشكلة بطالة وما يترتب عنها من آثار سلبية أخرى.

إن المتتبع للاقتصاد الليبي يلاحظ أن معدل نمو السكان في الجماهيرية يعاني من انخفاض مستمر خلال الفترة (1984 - 2006)، ومما لا شك فيه أن هذا له انعكاساته على سوق العمل في الاقتصاد الليبي.

المشكلة البحثية:-

من خلال العرض السابق يمكن القول أن انخفاض معدل نمو السكان له تأثيرات مباشرة على سوق العمل وذلك من خلال زيادة عدد السكان ممن هم في سن العمل ، وهذا يعني زيادة عدد الباحثين عن عمل الذين يفترض أن تتوفر لمعظمهم إن لم يكن جميعهم فرص عمل لغرض تفادي حدوث مشكلة بطالة .

* - باحث اقتصادي بإدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس - ليبيا.

ونظراً لما يعانيه الاقتصاد الليبي من انخفاض في معدل نمو سكانه، فإنه يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية :

هل أدى انخفاض معدل نمو السكان إلى زيادة عدد الباحثين عن عمل؟ وفي حالة حدوث ذلك هل تم استيعاب الزيادة في عدد الباحثين عن عمل من خلال توفير فرص العمل لهم ؟ أم نتج عن ذلك تولد ظاهرة البطالة .

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الأوضاع السكانية في الاقتصاد الليبي بقصد التعرف على التطورات التي حدثت عليها خلال فترة البحث، ومدى تأثير ذلك على سوق العمل في الاقتصاد الليبي .

أهمية البحث :-

تتضح أهمية هذا البحث من خلال محاولة تحقيقه لهدفه المذكور سابقاً وكذلك من خلال التنبيه الى ظاهرتين يمكن القول أنهما من الظواهر الخطيرة ، وهما الانخفاض المستمر في معدل نمو السكان وظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي، وما تؤديان به من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية .

فرضية البحث :-

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة فرضية البحث كمايلي :-
يعانى الاقتصاد الليبي من انخفاض مستمر في معدل نمو سكانه الليبيين مما أثر بشكل مباشر على سوق العمل فيه، الأمر الذي أدى الى ارتفاع حدة ظاهرة البطالة، وسيتم العمل على اختبار مدى صحة هذه الفرضية من خلال المنهج المتبع في البحث .

منهجية البحث :-

لاختبار فرضية البحث المذكورة أعلاه ، تم اتباع المنهج التحليلي ، وذلك من خلال تحليل أوضاع السكان والقوى العاملة في الاقتصاد الليبي ، واستنتاج بعض النسب والمؤشرات للوصول إلى النتائج .

حدود البحث :-

- الحدود المكانية:- الاقتصاد الليبي .
- الحدود الزمنية :- تم الاعتماد بشكل أساسي على السنوات التي تمت فيها عملية التعداد العام للسكان، وهذه السنوات تمثلت في 1973، 1984، 1995، 2006 ، وذلك لأن بياناتها تعتبر أكثر واقعية.

هيكل البحث :-

تم تقسيم البحث إلى مجموعة أقسام ذات علاقة بموضوع البحث، حيث تضمن كل قسم مجموعة من المسائل التي تمت دراستها وتحليلها لغرض تحقيق هدف البحث ، ويمكن توضيح أقسام البحث بالآتي :-

- **تطورات الأوضاع السكانية في الاقتصاد الليبي ، ويشمل :-**
 - تطور عدد السكان الليبيين وغير الليبيين خلال الفترة (1973-2006).
 - تطور عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر خلال الفترة (1973-2006).
 - تطور عدد السكان الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1973-2003).
- **تطور أوضاع القوى العاملة الليبية في الاقتصاد الليبي ، ويشمل:**
 - تطور عدد المشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1984-2003).
 - تطور عدد المشتغلات الليبيات خلال الفترة (1973-2003).
 - تطور عدد العاملين اقتصاديا حسب الجنس ومعدلات البطالة والاستخدام خلال الفترة (1973-2006) .
- **تطور العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة الليبية في الاقتصاد الليبي، ويشمل :**
 - تطور نسبة القوى العاملة الليبية إلى عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2006) .
 - تطور نسبة المشتغلين الليبيين إلى عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1974-2003) .
- **الخلاصة، النتائج والمقترحات**

أولاً: تطورات الأوضاع السكانية في الاقتصاد الليبي:

لغرض تحليل الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي تم تناول ثلاثة جوانب رئيسية هي:-

1. تطور عدد السكان الليبيين وغير الليبيين خلال الفترة (1973-2006) :-

أ- السكان الليبيون:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) حول عدد السكان خلال الفترة (1973-2006) يلاحظ أن هناك زيادة في عدد السكان الليبيين بالأرقام المطلقة، من 2,052,372 نسمة عام 1973 إلى 3,231,059 نسمة عام 1984، إلى 4,389,739 عام 1995، وإلى 5,323,991 نسمة عام 2006، أما عند البحث في معدلات نمو عدد السكان الليبيين، نجد أن التطور الذي حصل فيها عكس ما حصل في الأرقام المطلقة، حيث نلاحظ حدوث زيادة مرة واحدة في معدل النمو السكاني وهو من 3.4% عام 1973 إلى 4.2% عام 1984، ثم توالى الانخفاض في معدل نمو السكان الليبيين بعد ذلك حيث وصل إلى 2.8% و 1.8% في عامي 1995 و 2006 على التوالي، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى الأسباب التالية:

- انخفاض مستوى الدخل الحقيقية للأفراد أدت إلى صعوبة الحصول على المسكن (تمليك أو إيجار) مما أدى إلى حدوث التأخر في سن الزواج.⁽¹⁾
- ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة.
- ارتفاع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي (زيادة إقبال الإناث على سوق العمل)⁽²⁾.
- تغير الثقافة السائدة بين أفراد المجتمع الليبي بشأن الإنجاب، حيث أصبحت فكرة تنظيم النسل هي السائدة بين أغلب السكان الليبيين.

ب- السكان غير الليبيين:

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أيضاً أن عدد السكان غير الليبيين قد ارتفع من 196,865 نسمة عام 1973 إلى 411,517 نسمة عام 1984، ثم انخفض بعد ذلك إلى 409,326 نسمة عام 1995 وإلى 349,040 نسمة عام 2006. وتعكس هذه البيانات ارتفاع معدل النمو للسكان غير الليبيين عام 1973 حيث بلغ 16.7%، ويعود ذلك إلى الشروع في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى زيادة

(1) - عبدالله امحمد شامية، محمد سالم كعبية، " النمو السكاني وأثره على سوق الوحدات السكنية في الاقتصاد الليبي "، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول والثاني، المجلد السابع، بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1996، ص 63.

(2) - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1990-2004)، 2005، ص 4.

الطلب على العمالة (ليبيون وغير ليبيين)، أما بعد هذه الفترة وبالتحديد سنة 1984 أصبح هناك انخفاض في معدل نمو السكان غير الليبيين حيث وصل إلى 6.9%، ثم بدأ يأخذ معدل النمو قِيماً سالبة نظراً لانخفاض عدد السكان غير الليبيين حيث وصل إلى -0.05%، -1.4% في السنوات 1995، 2006 على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية⁽¹⁾:

- انخفاض أسعار النفط معظم فترة الثمانينات من اقرن الماضي وبالتالي انخفاض دخول العاملين غير الليبيين.
- الإجراءات التي اتخذتها ليبيا لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ومنها القيود على تحويلات العملة الصعبة، وتقليص ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- سياسات وبرامج التلييب التي اتبعتها ليبيا من أجل تقليص عدد العاملين غير الليبيين في مختلف الأنشطة الاقتصادية⁽²⁾.

ج- السكان الليبيون وغير الليبيين:

يلاحظ من الجدول رقم (1) الزيادة المستمرة في العدد الإجمالي للسكان (الليبيون وغير الليبيين) بالأرقام المطلقة خلال الفترة (1973-2006) من 2,249,237 نسمة عام 1973 إلى 3,642,576 نسمة عام 1984، إلى 4,799,065 نسمة عام 1995، وإلى 5,673,031 نسمة عام 2006، أما عند البحث في معدلات النمو، نلاحظ حدوث زيادة واحدة فقط في معدل النمو نتيجة لزيادة نمو السكان الليبيين ثم توالى الانخفاض في معدل النمو للسكان بعد ذلك نظراً لانخفاض معدل نمو السكان الليبيين وانخفاض معدل نمو السكان غير الليبيين حيث وصل إلى 2.5% و 1.5% في السنوات 1995 و 2006 على التوالي.

جدول رقم (1)

تطور عدد السكان الليبيين وغير الليبيين خلال الفترة (1973-2006)

السنوات	السكان الليبيين		السكان غير الليبيين		المجموع الكلي	
	العدد	% معدل النمو	العدد	% معدل النمو	العدد	% معدل النمو
1973	2052372	3.4	196865	16.7	2249237	4.1
1984	3231059	4.2	411517	6.9	3642576	4.5
1995	4389739	2.8	409326	-0.05	4799065	2.5
2006	5323991	1.8	349040	-1.4	5673031	1.5

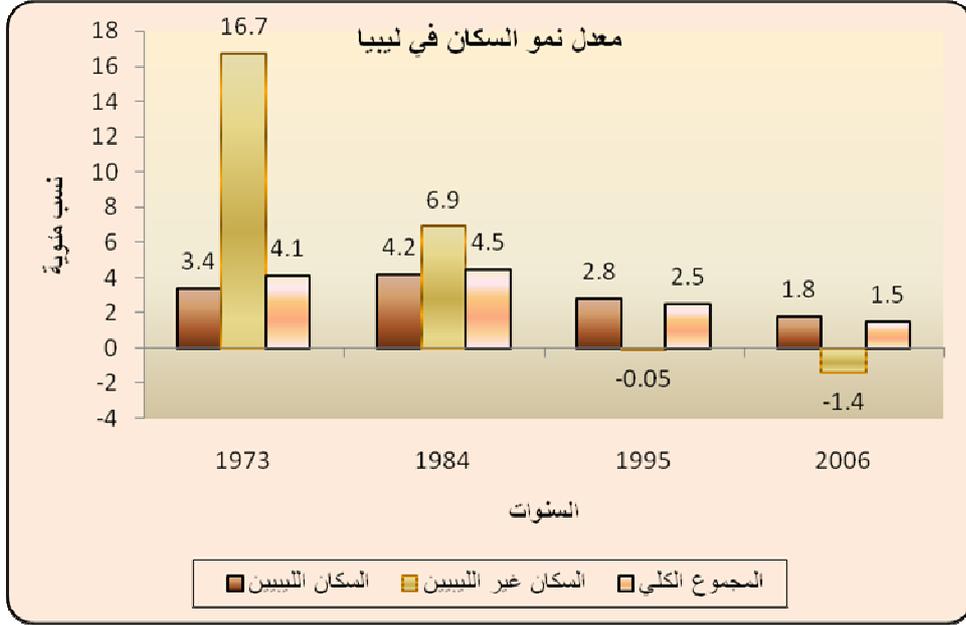
المصدر: - الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2006.

- نجاة الفيتوري عمر، ورقة بحثية بعنوان "تجربة التعداد السكاني"، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

(1) - صبحي قنوص وآخرون، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)، ليبيا الثورة في 30 عاما، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية: مصراته، 1429م، ص 683.

(2) - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا (1970-2003)، 2004، ص 63.

الشكل رقم (1)



2. تطور عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر خلال الفترة (1973-2006) :-

يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (2) أن نسبة السكان صغار السن في انخفاض مستمر، حيث انخفضت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى إجمالي السكان من 51.4% عام 1973 إلى 49.9% عام 1984 وإلى 39.1% عام 1995 وإلى 32.4% عام 2006.

أما بالنسبة للسكان في سن العمل (15-64 سنة) فإن نسبتهم إلى إجمالي السكان في تزايد مستمر، حيث ازدادت هذه النسبة من 44.4% عام 1973 إلى 46.5% عام 1984 وإلى 57.0% عام 1995.

أما الفئة العمرية (65 سنة فأكثر) فيلاحظ أن نسبتهم إلى إجمالي السكان منخفضة بشكل عام مقارنة بالفئتين السابقتين وتتصف بالتذبذب اتجاه الزيادة، فقد انخفضت نسبتهم من 4.2% عام 1973 إلى 3.6% عام 1984، ثم ارتفعت إلى 3.9% عام 1995.

أما في عام 2006 فيما يخص الفئتين العمريتين (15-64 سنة) و (65 سنة فأكثر) والتي جمعت بياناتهما معاً تحت بند الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) فكانت نسبتهم إلى إجمالي السكان 67.6% وهذا لا يؤثر على الاتجاه العام للتحليل.

ومن خلال البيانات يلاحظ أن نسبة السكان صغار السن كانت تشكل أكثر من نصف السكان عام 1973 ولكنها في سنة 2006 انخفضت إلى 32.4%، وعلى العكس فإن السكان في سن العمل كانت نسبتهم تمثل 44.4% من إجمالي السكان عام 1973، ولكنها ازدادت إلى 57.0%

عام 1995، وربما أكثر من ذلك عام 2006، أي أن هذه الفئة العمرية أصبحت تشكل أكثر من نصف السكان الليبيين، وتحول السكان الليبيين من سكان يتميزون بصغر السن إلى سكان يتميزون بكبر السن والأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الأمر هي نفسها التي أدت إلى انخفاض معدل نمو السكان الليبيين (فانخفاض عدد السكان صغار السن وزيادة الكبار هو نتيجة لانخفاض معدل نمو السكان الليبيين) وهذا يؤدي إلى حدوث تأثيرات على سوق العمل الليبي ينبغي العمل على تفاديها.

جدول رقم (2)

تطور عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر خلال الفترة (1973-2006)

المجموع الكلي		65 فأكثر		15-64 سنة		أقل من 15 سنة		فئات العمر السنوات
% من مجموع السكان	العدد	% من مجموع السكان	العدد	% من مجموع السكان	العدد	% من مجموع السكان	العدد	
100	2052372	4.2	86731	44.4	910032	51.4	1055609	1973
100	3231059	3.6	116513	46.5	1503607	49.9	1610939	1984
100	4389739	3.9	171434	57.0	2504042	39.1	1714263	1995
100	5323991	67.6	* 3599278		32.4	1724713		2006

* تمثل بيانات 15 سنة فما فوق.

المصدر: - الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2006.

- سالم أبو عائشة خليفة، ورقة بحثية بعنوان "أهمية التعدادات ودورها في توفير البيانات السكانية"، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.

3. تطور عدد السكان الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1973-2003) :-

أظهرت البيانات المتوفرة عن السكان حسب الحالة التعليمية بالجدول رقم (3) أن هناك تطوراً ملحوظاً في المستويات التعليمية للسكان، ويتمثل هذا التطور في الانخفاض الكبير في نسبة الأميين إلى إجمالي عدد السكان، وكذلك الزيادة الكبيرة في نسبة السكان المتعلمين إلى إجمالي عدد السكان.

ومن خلال البيانات يتضح أن نسبة السكان الليبيين الأميين (متضمنة السكان الذين يقرؤون فقط) إلى إجمالي السكان قد انخفضت من 51.6% عام 1973 إلى 49.6% عام 1984 وإلى 19.1% عام 1995 وإلى 12.6% عام 2003.

أما نسبة السكان الليبيين الحاصلين على الشهادة الإعدادية أو الثانوية وما يعادلها إلى إجمالي السكان الليبيين فقد ازدادت بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من 5.8% عام 1973 إلى 18.0% عام 1984 وإلى 37.4% عام 1995، ووصلت إلى 47.7% عام 2003.

أما على صعيد التعليم العالي فقد اتجهت نسبة السكان الليبيين المتحصّلين على مؤهلات جامعية فما فوق إلى إجمالي السكان الليبيين نحو الزيادة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 0.5% عام 1973 إلى 2.2% عام 1984 وإلى 3.2% عام 1995، ووصلت هذه النسبة إلى 8.7% عام 2003.

وعلى صعيد معدلات النمو يلاحظ أن معدل نمو السكان الليبيين الأميين خلال الفترة (1973-2003) قد أخذ قيمة سالبة بلغت 0.7% مشيراً إلى انخفاض عدد السكان الليبيين الأميين (متضمناً السكان الذين يقرؤون فقط) خلال الفترة المذكورة.

أما معدلات النمو الكبيرة فقد تحققت للسكان الليبيين المتحصّلين على الشهادة الإعدادية أو الثانوية وما يعادلها، وكذلك المتحصّلين على مؤهل جامعي فما فوق، حيث وصلت إلى 11.7% و 14.3% على التوالي، الأمر الذي يؤكد على تطور المستويات التعليمية للسكان الليبيين نحو الأفضل، وعلى الرغم من هذا التطور الذي طرأ على المستوى التعليمي للسكان الليبيين، فقد ظهرت مشكلة تمثلت في الجانب النوعي للتعليم⁽¹⁾، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في تطوير التعليم من خلال تطبيق السياسات التعليمية المختلفة، إلا أن هذه السياسات لم تكن مربوطة بمتطلبات سوق العمل الليبي، وذلك بتركيزها على جانب الكم وليس النوع، مما أدى في النهاية إلى ظهور مشكلة فائض في بعض التخصصات (خاصة العلوم الإنسانية) وعجز في بعض التخصصات الأخرى (خاصة العلوم التطبيقية)، وقد أظهرت البيانات الواردة بالجدول رقم (4) أن نسبة الطلاب الجامعيين تخصص (العلوم الإنسانية) إلى إجمالي عدد الطلاب الجامعيين بالجامعات الليبية لعام 2003 بلغت 53.7%، بينما كانت هذه النسبة للطلبة الجامعيين (تخصص علوم تطبيقية) خلال نفس السنة 46.3% وهذا يعطي مؤشراً لإقبال الطلاب على التخصصات الإنسانية، دون مراعاة لما يطلبه سوق العمل من تخصصات، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى أحد الأسباب الآتية:

- عدم دراية الطلاب أو أولياء أمورهم بالتخصصات التي يعاني سوق العمل من عجز فيها، وكذلك عدم درايتهم بأن التخصصات التي يلتحقون بها والتي قد لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل سوف تؤدي بهم إلى مواجهة صعوبة الدخول لسوق العمل.
- عدم فاعلية سياسة توزيع (تنسيب) الطلاب إلى التخصصات التي يعاني سوق العمل من نقص فيها، بحيث يتم التنسيب خلافاً لمؤهلاتهم ورغباتهم مما قد يؤدي

(1) - على مصطفى الشريف، ورقة بحثية بعنوان " الوضع السكاني وسياسات التعامل مع المسألة السكانية " ، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004، ص354.

ذلك إلى الفشل في الدراسة، وحتى وإن تخرجوا فقد يكونوا غير مؤهلين وغير راغبين بالعمل بما يتفق وتخصصاتهم وإن تحصلوا على عمل.

- عدم الموازنة بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة، حيث يتم تخطيط كل منها بشكل منفصل عن الآخر، الأمر الذي أدى إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الليبي.

جدول رقم (3)

التوزيع العددي والنسبي ومعدلات نمو السكان الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1973-2003)

معدل النمو % (2003 - 1973)	*2003		1995		1984		1973		الحالة التعليمية
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-0.7	12.6	532138	19.1	62248	49.6	657292	51.6	650275	أمي (متضمناً السكان الذين يقرؤون فقط)
0.7	11.8	498387	17.8	580405	16.4	217772	32.1	404001	دون الابتدائية (يقرأ ويكتب)
6.5	19.2	811467	22.2	723024	13.8	182240	9.8	123534	الابتدائية
11.7	47.7	2016315	37.4	1219096	18.0	237818	5.8	73108	الإعدادية والثانوية وما يعادلها
-	-	-	0.3	9707	0.0	404	0.1	1362	يزيد عن الثانوية ويقل عن الجامعية
14.3	8.7	366337	3.2	105619	2.2	28540	0.5	6599	جامعي فما فوق
-	-	-	0.0	244	-	-	0.1	1206	غير مبين
4.1	100	4224644	100	3260575	100	1324066	100	1260085	المجموع

*حسب ما متاح من بيانات.

المصدر: - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، 1999.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2003.

- نجاة الفيتوري عمر، ورقة بحثية بعنوان " تجربة التعداد السكاني " ، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.

جدول رقم (4)

عدد الطلاب بالجامعات الرئيسية حسب التخصص لعام 2003*

التخصص	العدد	النسبة من الإجمالي
علوم إنسانية	92023	53.7%
علوم تطبيقية	79362	46.3%
المجموع	171385	100

*حسب ما متاح من بيانات.

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2003.

ثانياً: تطور أوضاع القوى العاملة في الاقتصاد الليبي :-

شهدت أوضاع القوى العاملة تطورات عديدة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1973-2006) يمكن تناولها في النقاط التالية:

1) تطور عدد المشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1984-2003) :-
يتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن هناك انخفاضاً في عدد المشتغلين الأميين (مشملاً الذين يقرؤون فقط)، فقد انخفض عددهم من 174,238 مشغول عام 1984 إلى 66,797 مشغول بمعدل نمو سالب قدره 4.9%، وكذلك حدث انخفاض في عدد المشتغلين دون الابتدائية (مشملاً الذين يقرؤون ويكتبون) من 132,292 مشغول عام 1984 إلى 51,469 مشغول عام 2003، بمعدل نمو سالب قدره 4.8%، وعند النظر لنسبة المشتغلين الأميين ودون الابتدائية إلى إجمالي المشتغلين، نجدها بالنسبة للأميين قد انخفضت بشكل كبير من 26.6% عام 1984 إلى 4.9% في عام 2003، كما انخفضت بالنسبة للمشتغلين دون الابتدائية من 20.2% عام 1984 إلى 3.8% عام 2003. وعلى الرغم من زيادة عدد المشتغلين الليبيين الحاصلين على الشهادة الابتدائية خلال الفترة (1984-2003) إلا أن نسبتهم إلى إجمالي المشتغلين قد انخفضت من 18.8% عام 1984 إلى 12.9% عام 2003.

أما بالنسبة لفئة المشتغلين الحاصلين على الشهادة الإعدادية أو الثانوية وما يعادلها فقد ازدادت بشكل واضح خلال الفترة (1984-2003) حيث بلغ معدل نمو هذه الفئة 7.6%، أما عن نسبتهم لإجمالي المشتغلين فقد زادت من 30.3% عام 1984 إلى 59.5% عام 2003 أي أنهم يشكلون أكثر من نصف إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الليبي.

ومن ناحية أخرى حدث تطوراً ملحوظاً في فئة المشتغلين المتحصلين على مؤهل جامعي فما فوق، فقد زادت نسبتهم إلى إجمالي المشتغلين من 4.1% عام 1984 إلى 18.9% عام 2003، كما أن هذه الفئة حققت أكبر معدل للنمو مقارنة بالفئات الأخرى حيث بلغ 12.6%.

جدول رقم (5)

التوزيع العددي والنسبي ومعدل النمو للمشتغلين الليبيين حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (1984-2003)

معدلات النمو %	2003°		1984		الحالة التعليمية
	%	العدد	%	العدد	
-4.9	4.9	66797	26.6	174238	أمي (متضمناً السكان الذين يقرؤون فقط)
-4.8	3.8	51469	20.2	132292	دون الابتدائية (يقرأ ويكتب)
1.9	12.9	175316	18.8	123477	الابتدائية
7.6	59.5	806380	30.3	199161	الإعدادية والثانوية وما يعادلها
12.6	18.9	257101	4.1	26756	جامعي فما فوق
3.9	100	1357063	100	655924	المجموع

* حسب ما متاح من بيانات.

المصدر:- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان لعام 1984.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، 1999.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الأول، الخصائص الديموغرافية (2002-2003).

2) تطور عدد المشتغلين الليبيين خلال الفترة (1973-2003) :-

ارتفعت مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي بصورة ملحوظة، فمن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) يمكن ملاحظة أن عدد الإناث المشتغلين ارتفع من 28,619 مشتغلة عام 1973 إلى 84,618 مشتغلة عام 1984، إلى 172,874 مشتغلة عام 1995 ووصل إلى 343,537 مشتغلة عام 2003، وعند تتبع نسبة الإناث المشتغلين إلى إجمالي المشتغلين (ذكور و إناث) يلاحظ أنها في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 7.0% عام 1973 إلى 12.9% عام 1984، إلى 19.1% عام 1995 وإلى 25.3% عام 2003.

كما أن معدل النمو للمشتغلين الليبيين حسب الجنس كان لصالح الإناث، فيلاحظ أن معدل النمو بالنسبة للإناث كان أكبر من معدل النمو بالنسبة للذكور حيث بلغ 8.6% بالنسبة للإناث، مقابل 3.3% بالنسبة للذكور، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:-

- زيادة عدد الإناث الملتحقات بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط والذي كانت نتيجته زيادة عدد الملتحقات بالتعليم العالي.
- إقامة مراكز التدريب على الحرف اليدوية والصناعية التقليدية والتي تعطي دورات تدريبية قصيرة الأجل للإناث في المجال التخصصي الذي ترغبه كل واحدة منهن⁽¹⁾.
- تغيير الثقافة السائدة في المجتمع الليبي بشأن عمل الإناث، حيث أن أغلب أفراد المجتمع الليبي أصبح يتقبل عمل المرأة ودخولها إلى سوق العمل وذلك من أجل تحسين الدخل الحقيقي للأسرة.

جدول رقم (6)

تطور حجم المشتغلين الليبيين حسب الجنس خلال الفترة (1973-2003)

الجنس	1973	1984	1995	*2003
ذكور	379714	571306	732677	1013526
إناث	28619	84618	172874	343537
المجموع	408333	655924	905551	1357063
نسبة الإناث إلى مجموع المشتغلين %	7.0	12.9	19.1	25.3

* حسب ما متاح من بيانات.

المصدر: - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، 1999.

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، الكتاب الإحصائي، 2004.

- محمد رمضان بوزعوك ومحمد سالم كعبية، ورقة بحثية بعنوان "التعليم ومساهمة المرأة في سوق العمل"، مجلة

البحوث الاقتصادية، العددان الأول والثاني، المجلد الثامن، مركز بحوث العلوم الاقتصادية: بنغازي، 1997.

- سالم أبو عائشة خليفة، ورقة بحثية بعنوان "أهمية التعدادات ودورها في توفير البيانات السكانية"، وقائع المؤتمر

الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.

3) تطور عدد الليبيين العاملين اقتصادياً حسب الجنس ومعدل البطالة والاستخدام خلال الفترة (1973-2006):-

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) والذي يعتبر ملخصاً لوضع القوى العاملة الليبية في سوق العمل الليبي، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:-

(1) - صبحي قنوص وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص512.

أ- ازداد عدد المشتغلين الليبيين بشكل ملحوظ خلال السنوات (1973-2006) حيث ارتفع من 408,333 مشتغل عام 1973 إلى 655,924 مشتغل عام 1984، إلى 905,551 مشتغل عام 1995، إلى 1,357,063 مشتغل عام 2003 ووصل إلى 1,430,526 مشتغل عام 2006 وهذا يعني توفير 1,022'193 فرصة عمل خلال الفترة (1973-2006). ولكن بالنظر إلى نسبة المشتغلين الليبيين إلى إجمالي القوى العاملة الليبية (العاملون اقتصادياً) أو ما يسمى بمعدل الاستخدام يلاحظ أن هذه النسبة استمرت بالانخفاض خلال الفترة (1973-2003) حيث انخفضت من 96.4% عام 1973 إلى 96.3% عام 1984، إلى 88.3% عام 1995، إلى 82.75% عام 2003، ثم حدثت زيادة في معدل الاستخدام عام 2006 حيث وصل إلى 87.55% عام 2006 إلا أن هذا المعدل ظل منخفضاً بالمقارنة مع عام 1973.

ب- هناك زيادة في عدد العاطلين الليبيين (الباحثين عن عمل) خلال الفترة (1973-2003) فقد ارتفع عدد الباحثين عن العمل من 15,281 باحث عام 1973 إلى 25,070 باحث عام 1984، إلى 119,532 باحث عام 1995 ووصل إلى 283,546 باحث عام 2003 ثم انخفض هذا العدد إلى 205,257 باحث في عام 2006، ويلاحظ أن المعدل العام للبطالة استمر في الزيادة خلال الفترة (1973-2003)، حيث ارتفع من 3.6% عام 1973 ليصل إلى 3.7% عام 1984، إلى 11.7% عام 1995 ووصل إلى 17.3% عام 2003، ثم انخفض إلى 12.5% عام 2006، ويمكن إرجاع انخفاض المعدل العام للبطالة خلال السنوات (1973، 1984) إلى الأسباب الآتية:

- التوسع في تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الليبي الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة.
 - ارتفاع نسبة صغار السن دون سن العمل.
- أما بالنسبة لارتفاع المعدل العام للبطالة خلال السنوات 1995، 2003، 2006 فيمكن إرجاعه للأسباب التالية:-
- زيادة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي خصوصاً بعد زيادة عدد الإناث الملتحقات بمختلف مراحل التعليم، وكذلك تغير ثقافة المجتمع بشأن عمل المرأة.
 - انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع نسبة كبار السن (السكان في سن العمل) إلى إجمالي السكان.

- اتباع سياسة الترشيح في التوظيف والتي تمثلت في تشجيع الموظفين للدخول في النشاط الأهلي، والتأخير في تعيين الخريجين الجدد⁽¹⁾.
- ج- أن المعدل العام للبطالة بالنسبة للإناث أقل من معدل البطالة بالنسبة للذكور خلال السنوات (1973-1984، 1995) ويعود ذلك إلى انخفاض مساهمة الإناث في حجم القوى العاملة الليبية نتيجة لأسباب ذكرت سابقاً.
- د- أن العاطلين عن العمل يمكن تقسيمهم إلى عاطلين سبق لهم العمل و عاطلين لم يسبق لهم العمل، وأن معدل البطالة بالنسبة للعاطلين الذين سبق لهم العمل أكبر من معدل البطالة بالنسبة للعاطلين الذين سبق لهم العمل، ذلك لأن العاطلين الذين سبق لهم العمل تتاح لهم فرص عمل بشكل أكبر من العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل، و يلاحظ ذلك من انخفاض معدل بطالة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل من 1.7% عام 1973 إلى 0.5% عام 2003، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الأسباب التالية:
- نقص الخبرة عند العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل.
- ازدياد عدد الخريجين من كليات العلوم الإنسانية مقارنة بالعلوم التطبيقية.
- انخفاض عدد الخريجين من مراكز التدريب والمعاهد العليا والمتوسطة نتيجة لاقتناع وإقبال الطلاب وأولياء الأمور بالدخول إلى الكليات حتى وإن كان سوق العمل ليس في حاجة لتخصصاتهم.

(1) - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1990-2004) ، مصدر سبق ذكره، 2005 ، ص4.

جدول رقم (7)

تطور أعداد الليبيين العاملين اقتصادياً (مشتغلون وعاطلون) حسب الجنس ومعدلات البطالة خلال الفترة (1973-2006)

2006			2003			1995			1984			1973			البيان	
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور		
1430526	-	-	1357063	343537	1013526	905551	172874	732677	655924	84618	571306	408333	28619	379714	مشتغلون	
-	-	-	7646	693	6953	12038	617	11421	3877	334	3543	7229	99	7130	سبق لهم العمل	
-	-	-	275900	77124	198776	107494	17099	90395	21193	2711	18482	8052	640	7412	لم يسبق لهم العمل	
205257	-	-	283546	77817	205729	119532	17716	101816	25070	3045	22025	15281	739	14542	المجموع	
1635783	518171	1117612	1640609	421354	1219255	1025083	190590	834493	680994	87663	593331	423614	29358	394256	مجموع العاملين اقتصادياً	
-	-	-	0.5	0.2	0.6	1.2	0.3	1.4	0.6	0.4	0.6	1.7	0.3	1.8	للذين سبق لهم العمل	
-	-	-	16.8	18.3	16.3	10.5	9.0	10.8	3.1	3.1	3.1	1.9	2.2	1.9	للذين لم يسبق لهم العمل	
12.5	-	-	17.3	18.5	16.9	11.7	9.3	12.2	3.7	3.5	3.7	3.6	2.5	3.7	العام	
87.5	-	-	82.7	81.5	83.1	88.3	90.7	87.8	96.3	96.5	96.3	96.4	97.5	96.3	نسبة المشتغلين إلى العاملين اقتصادياً (معدل الاستخدام) %	

المصدر:- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، 1999.

-الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، الكتاب الإحصائي، لعامي 2004 و2006.

- سالم أبو عائشة خليفة، ورقة بحثية بعنوان "أهمية التعدادات ودورها في توفير البيانات السكانية"، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.

الشكل رقم (2)



ثالثاً: تطور العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة الليبية في الاقتصاد الليبي :-

يمكن توضيح العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة الليبية من خلال الآتي :-

1) تطور نسبة القوى العاملة الليبية إلى عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2006):-

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (8) يلاحظ الارتفاع المستمر في نسبة القوى العاملة الليبية إلى عدد السكان الليبيين حيث ارتفعت من 20.6% عام 1973 إلى 21.1% عام 1984، إلى 23.4% عام 1995 ثم إلى 30.7% عام 2006، وهذه الزيادة كانت نتيجة لزيادة نسبة المشتغلين الليبيين وكذلك العاطلين الليبيين (بفصل كل منهما عن الآخر) إلى إجمالي عدد السكان الليبيين.

وبشكل عام فإن الزيادة التي حدثت في نسبة القوى العاملة الليبية إلى إجمالي عدد السكان

الليبيين كانت نتيجة الآتي:-

- انخفاض نسبة صغار السن الليبيين والذي كانت نتيجته ارتفاع نسبة كبار السن (ممن هم

في سن العمل)، الأمر الذي ساهم في زيادة أعداد القوى العاملة الليبية.

- زيادة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (8) أن نسبة الإعالة انخفضت من 4.0 عام 1973 إلى

2.7 عام 2006 وهذا كان نتيجة للتغيرات التي حدثت في التوزيع العمري للسكان الليبيين.

2) تطور نسبة المشتغلين الليبيين إلى السكان الليبيين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (1984-2003):

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (9) يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:-
 أ- أن نسبة المشتغلين الأميين (متضمنة الذين يقرؤون فقط) إلى السكان الأميين انخفضت من 26.5% عام 1984 إلى 12.6% عام 2003.
 ب- أن نسبة المشتغلين الحاصلين على المؤهلات الإعدادية والثانوية وما يعادلها إلى السكان المتحصلين على نفس المؤهلات قد انخفضت من 83.7% عام 1984 إلى 40.0% عام 2003، وكذلك الأمر بالنسبة للمشتغلين المتحصلين على مؤهلات جامعية فما فوق، فإن نسبتهم انخفضت من 93.7% عام 1984 إلى 70.2% عام 2003.
 إن الانخفاض في نسبة المشتغلين الأميين الليبيين إلى السكان الليبيين يمكن إرجاعه إلى انخفاض نسبة الأميين في الاقتصاد الليبي وهذا الأمر لا يمثل مشكلة، بل هو أمر مرغوب فيه وقد نجحت الجماهيرية في تحقيقه.
 أما المشكلة الأساسية هي المتمثلة في انخفاض نسبة المشتغلين المتعلمين إلى السكان المتعلمين، فعدد السكان الليبيين المتعلمين ارتفع ولكن نسبة المشتغلين منهم انخفضت خلال السنوات المشار إليها وهذا يؤكد ما يلي:-

- عدم وجود ترابط بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة.
- زيادة عدد الخريجين من التخصصات الإنسانية على حساب التخصصات التطبيقية.
- انخفاض عدد الخريجين من مراكز التدريب والمعاهد العليا والمتوسطة.

جدول رقم (8)

تطور نسبة القوى العاملة الليبية (مشتغلون و عاطلون) إلى عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2006)

نسبة الإعالة	%			العدد				السنة
	نسبة القوى العاملة إلى السكان %	نسبة العاطلين إلى السكان %	نسبة المشتغلين إلى السكان %	السكان	المجموع	عاطلون	مشتغلون	
4.0	20.6	0.7	19.9	2052372	423614	15281	408333	1973
3.9	21.1	0.8	20.3	3231059	680994	25070	655924	1984
3.8	23.4	2.7	20.6	4389739	1025083	119532	905551	1995
2.7	30.7	3.9	26.9	5323991	1635783	205257	1430526	2006

المصدر: الجدول رقم (1) والجدول رقم (7).

جدول رقم (9)

تطور نسبة المشتغلين الليبيين إلى السكان الليبيين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (1984-2003)

*2003			1984			الحالة الاجتماعية
نسبة المشتغلين إلى السكان %	السكان	مشتغلون	نسبة المشتغلين إلى السكان %	السكان	مشتغلون	
12.6	532138	66797	26.5	657292	174238	أمي (متضمناً الذين يقرؤون فقط)
10.3	498387	51469	60.7	217772	132292	دون الابتدائية (يقرأ ويكتب)
21.6	811467	175316	67.8	182240	123477	الابتدائية
40.0	2016315	806380	83.7	237818	199161	الإعدادية أو الثانوية وما يعادلها
-	-	-	-	404	-	يزيد عن الثانوية ويقل عن الجامعية
70.2	366337	257101	93.7	28540	26756	جامعي فما فوق
32.1	4224644	1357063	49.5	1324066	655924	المجموع

* حسب ما متاح من بيانات.

المصدر: الجدول رقم (3) والجدول رقم (5).

رابعاً: الخلاصة، النتائج والمقترحات :

لقد تم في هذا البحث عرض تحليلي لموضوع أثر انخفاض معدل نمو السكان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1973-2006)، وذلك من خلال تحليل بعض الجوانب المتمثلة في دراسة الأوضاع السكانية وتطور أوضاع القوى العاملة في الاقتصاد الليبي، وتطور العلاقة بين النمو السكاني و القوى العاملة الليبية في الاقتصاد الليبي، حيث تضمن كل جانب دراسة وتحليل لمجموعة من النقاط ذات علاقة بموضوع البحث، وذلك من أجل تحقيق الهدف الذي سعى إليه البحث، وقد اتضح من خلال الدراسة والتحليل لهذا الموضوع أن هناك تطورات هامة حدثت للاقتصاد الليبي في ما يخص السكان والقوى العاملة، يمكن سردها في النقاط التالية :

1. أن الاقتصاد الليبي يعاني من انخفاض في معدل نمو السكان الليبيين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة السكان الليبيين صغار السن إلى إجمالي السكان الليبيين، وهذا بدوره أدى إلى زيادة نسبة السكان الليبيين كبار السن (ممن هم في سن العمل) إلى إجمالي السكان الليبيين، وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً في المستقبل، فاستمرار انخفاض معدل نمو السكان الليبيين قد يؤدي - إذا لم توضع له الحلول - للوصول في النهاية إلى ما يسمى بمعدل النمو الصفري للسكان، وفي حالة استمرار المشكلة قد يأخذ معدل النمو قيمة سالبة (أي انخفاض عدد السكان)، كما تجدر الإشارة إلى أن استمرار انخفاض نسبة السكان صغار السن وارتفاع نسبة السكان كبار السن إلى إجمالي السكان يؤدي في المستقبل إلى أحد التأثيرين التاليين أو كلاهما:-
أ- التأثير على سوق العمل وذلك من خلال زيادة عدد السكان ممن هم في سن العمل.

ب- حدوث مشكلة تميز السكان بالشيخوخة.

2. أن هناك انخفاضاً في نسبة السكان الليبيين الأميين إلى إجمالي السكان الليبيين وزيادة في نسبة السكان الليبيين المتعلمين إلى إجمالي السكان الليبيين وخصوصاً لحملة المؤهلات الإعدادية والثانوية وما يعادلها وكذلك المؤهلات الجامعية فما فوق.

3. أن هناك انخفاضاً في نسبة المشتغلين الليبيين المتعلمين إلى السكان المتعلمين على الرغم من زيادة أعدادهم.

4. زيادة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدل نمو السكان الليبيين.

5. انخفاض نسبة الإعالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل البحث.

6. أن الاقتصاد الليبي لم يكن يعاني من مشكلة بطالة قبل الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن بعد منتصف الثمانينيات بدأت هذه المشكلة في الظهور ووصلت أقصاها عام 2003 حيث بلغ المعدل العام للبطالة 17.3%، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل إلى 12.5% عام 2006، إلا أنه ما يزال عالياً ويشير إلى استمرار ظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي والحاجة إلى علاجها، خاصة وأن ذلك يتزامن مع انخفاض معدل نمو السكان الليبيين.

وتخلص الدراسة إلى المقترحات الآتية:-

(1) أهمية اتباع سياسات سكانية من شأنها تشجيع الشباب على الزواج والإنجاب، على أن يتم ذلك في ظل وجود مراكز لتنظيم الأسرة وفق سياسات معينة بحيث يكون معدل نمو السكان في الحدود المقبولة وبالشكل الذي يتم معه تفادي الوصول لمشكلة معدل النمو الصفري للسكان في المستقبل.

(2) ضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية من شأنها استيعاب أعداد الباحثين عن عمل من خلال توفير فرص العمل لهم، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الآتي :
أ- استقطاب استثمارات محلية وأجنبية من شأنها توفير فرص عمل للأفراد الليبيين الباحثين عن عمل.

ب- عقد دورات تدريبية في الداخل والخارج للأفراد الليبيين الباحثين عن عمل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الليبي.

ج- الاستمرار في سياسة إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية في حالة توافر الكفاءات.

(3) منح الباحثين عن عمل إعانات شهرية تكفيهم لسد حد الكفاف، تفادياً للآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

1. أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984.
2. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا (1970-2003)، 2004.
3. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1990-2004)، 2005.
4. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، 1999.
5. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2003.
6. الهيئة العامة للمعلومات وللاتصالات، الكتاب الإحصائي، 2004.
7. الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2006.
8. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الأول، الخصائص الديموغرافية (2002-2003).
9. سالم أبو عائشة خليفة، ورقة بحثية بعنوان "أهمية التعدادات ودورها في توفير البيانات السكانية"، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.
10. صبحي فنوص وآخرون ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)، ليبيا الثورة في 30 عاماً، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية: مصراتة، 1429.
11. عبدالله امحمد شامية ومحمد سالم كعبية، ورقة بحثية بعنوان " النمو السكاني وأثره على سوق الوحدات السكنية في الاقتصاد الليبي " ، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول والثاني ، المجلد السابع، مركز بحوث العلوم الاقتصادية: بنغازي، 1996.
12. على مصطفى الشريف، ورقة بحثية بعنوان " الوضع السكاني وسياسات التعامل مع المسألة السكانية"، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.
13. مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)، 2001.
14. محمد رمضان بوزعكوك ومحمد سالم كعبية، ورقة بحثية بعنوان "التعليم ومساهمة المرأة في سوق العمل"، مجلة البحوث للاقتصادية، العددان الأول والثاني، المجلد الثامن، مركز بحوث العلوم الاقتصادية: بنغازي، 1997.
15. نجات الفيتوري عمر، ورقة بحثية بعنوان " تجربة التعداد السكاني "، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، 2004.